بالاضافة الي المفعول كالمصنف ومنهم من اجاز بشرط قصد
الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلي الجواز فهو ابهام من
الصفة المشبهة علي ما ذكره شيخنا والبعض وفيه انه لا
يلزم من التجويز الاستحسان وح لا يدخل في تعريف الصفة
الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا ان يراد بالاستحسان
مطلق الجواز او الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن
جريا عليه في الجملة اي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما
قوله لانه لا ينصاف الخ قضيته هذا التوجيه ان التقييد
لبيان الواقع تم قوله تدل علي حدث اي معني متعلق بالغير
قوله وانها نونث اي بالتا اي غالبا وقوله وتجمع اي جمع
سلامة لمذكر اي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو
ابيض بيضة ولا بيضون ولا في نحو غضبان غضبانون
كما يقال ضاربة وضاربون مع عدم افعل فعلا وفعلان فعلى
عم سائر الصفات المشبهة قوله وعاب الش التعريف الحنفي
انه عابه بلزوم الدور وتقريره ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف علي استحسان اضافتها الي الفاعل واستحسان
اضافتها الي الفاعل متوقف علي العلم بكونها صفة مشبهة
فجا الدور ودفعه الش بما حاصله منع توقف الاستحسان
علي العلم بل انما يتوقف علي النظر في معناها الثابت لفاعلها
بحيث لوحول اسنادها عنه الي ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس
ولا قبح فتحسن ح الاضافة قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ قال
يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد
حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا هو

خفضت

٥٤٤

خفضت او نصبت وهذا وارد علي حد الناظم ايضا انتهى
وفيه نظر لعدم من احوال الصفة المشبهة رفعها معمولها
نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة
في هذه الحالة قوله من فعل لازم اي من مصدره والتقييد
باللزوم مبني علي مذهب الجمهور من منع اجرا اسم فاعل
المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما هو
قوله دون افادة معني الحدوث افاد شيخنا السيد عن
التسهيل وشرحه للدماميني انه اذا قصد حدوث الصفة
المشبهة في الماضي او الاستقبال حولت الي فاعل فيقول
في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن امس او غدا
انتهى والظاهر ان الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال
كما يدل عليه اطلاق قول المصرح ما نصه اذا اردت ثبوت
الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا اردت حدوثه
قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره انتهى
ثم راجعت الدماميني فرايته صرح بما استظهرته
قوله او ان قوله الخ بكسر ان لانه معطوف علي مقول
القول واعترض بان الاعراب عليه الاول كذلك فلا يخلص
بمجرده من الاشكال واجاب البعض بان مراده ان كلام
الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه
قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة
الي الاول لا الثاني قوله وقوله وصوغها الخ من تتمة
الجواب الثاني قوله من لازم اي من مصدر فعل لازم اصالة
او عروضا كما في رحمن ورحيم وعليم فانهما لازمة بالتنزيل او النقل
او حو

الخ المتبادر من عبارته ان هذا حو

والظاهر انه لا يتوقف عليه وان العطف اولي فقط وان الاستئناف جائز ح

Copyright @ King Saud University